الجيش في جنين(٦٧) . غير ان تحرك الشارع الفلسطيني كان يقمع بشدة عندما كان الجيش يتصدى للمتظاهرين .

ج ــ محاولة خلق منظمات متعاونة : بجانب القمع الذي تعرضت له الحركة الوطنية الفلسطينية حاول الحكم في عمان ايجاد تنظيمات سياسية « شعبية » تعمل على تهيئة الاوضاع في « الضفة الغربية » للمساعدة على الضم . وفي رسالة من مراسل صحيفة « الحياة » في القدس صورة عن هذا المسعى ، فقد كتب ما يلي :

« من يوم عقدت مؤتمرات اريحا ورام الله ونابلس [المؤتمران الاخيران عقدا بعد مؤتمر اريحا لتأييد قراراته] والنشاط السياسي بازدياد في فلسطين . وقد عقد كثير من الهيئات الفلسطينية المعروفة اجتماعات متعاقبة اسفر عنها تشكيل احزاب ومنظمات وجبهات شعبية تعمل على اساس مقررات المؤتمرات السابقة اي على اساس ضم فلسطين الى شرقي الاردن والعمل على ازالة الحدود الاصطناعية . وفي مقدمة هذه الحركات الجديدة حزب سياسي اطلق عليه اسم حزب الاحرار غايته ضم فلسطين الى شرقي الاردن والعمل للوحدة العربية الكبرى ... ولقد تقرر ان تكون نابلس مركز المعارضة السياسية في السابق المركز الرئيسي للحزب الجديد ... وفي القدس عقد ما يقرب من ٥٠٠ شاب من شباب القدس وقضائها وبعض المدن العربية الاخرى اجتماعا قرروا فيه تأليف جبهة باسم الجبهة الشعبية مركزها الرئيسي القدس. وغاية الجبهة تأييد الملك عبد الله في جميع الخطوات التي يتخذها كما انها التمست من جلالته ان يكون رئيسا فخريا لها . وقد اصدرت امانة الشعبة السياسية للجبهة بيانا يتلخص في النقاط التالية : ١ ــ تحية الملك عبد الله . ٢ ــ المطالبة برفض الاعتراف بلجنة التوفيق الثلاثية . ٣ ــ المطالبة باتباع الطرق الفعالة التي تحفظ عروبة القدس . ٤ ــ تحية الجيوش العربية ومطالبتها بمواصلة الجهاد حتى النهاية »(٦٨).

وكان عميد حزب الاحرار هو احمد الخليل متصرف لواء السامرة(٦٩). وقد دمج الحزب بعد فترة قصيرة بحزب « النهضة » الاردني وكتبت عنه « الجيل الجديد » انه « ثبت للرأي العام ان الحزب المذكور كان يهدف الى الاستيلاء على الوظائف الكبرى في البلاد كخطوة اولى الى كرسي الحكم »(٧٠).

اجراءات الضم

مارست الحكومة الاردنية ضم « الضفة الغربية » بتدريج وسنعرض فيما يلي لابرز الاجراءات السياسية والادارية التي اتبعت في ذلك :

أ ــ اشراك الفلسطينيين في الوزارة : كان الهدف السياسي من اشراك الفلسطينيين في الوزارة خلق واقع جديد يتحمل فيه الفلسطينيون باعتبارهم « ممثلين » في الحكم مسؤولية المشاركة في صنع القرار المتعلق بالضم ، وفي الوقت نفسه اظهار ان الضم قد استوفى جانبه السياسي بجانب اجراءاته الادارية الاخرى التي اتخذت .

ولتنفيذ ذلك قدمت وزارة توفيق ابو الهدى استقالتها وعهد اليه نفسه بتشكيل وزارة جديدة في ٧ ايار ١٩٤٩ فشكلها ضاما اليها ثلاثة وزراء فلسطينيين هم روحي عبدالهادي للخارجية ، خلوصي الخيري للتجارة والزراعة ، موسى ناصر للمواصلات(٧١). وقد كان اسناد وزارة الخارجية لشخص فلسطيني يحمل دلالة خاصة أظهرت الى أي مدى كان حرص شرق الاردن على اظهار نواياه في الضم للرأي العام العربي والدولي أيضا. ولا بد ان اجراء ضم فلسطينيين الى الوزارة الاردنية قد اثار استغراب الرأي العام الفلسطيني الداخلي فقد كتبت « الجيل الجديد » :

« قررت الحكومة الاردنية الجديدة ضم بعض العناصر الفلسطينية اليها . ولا نعلم على أي أساس كان هذا الضم وشرقي الاردن نفسها وجميع بلاد العالم لم تعترف بعد باندماج الجزء العربي من فلسطين معها اندماجا تاما »(٧٢).